AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 22 – 26 يناير 2018

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1053 (XXXII)ii

التقرير المختصر الحادي عشر للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والتقرير الثاني عشر لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن تنفيذ الاتحاد الأفريقي الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا

مقدمة

1. أُعتمد الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا في دورة خاصة بالمسائل الجنسانية خلال الدورة العادية الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يوليو 2004 في أديس أبابا، إثيوبيا.

2. يكتسي التزامان في الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا أهمية خاصة. الأول هو الفقرة 13 التي تُلزم رئيس المفوضية بتقديم تقرير سنوي لبحثه من قبل رؤساء الدول والحكومات، بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ مبدأ المساواة بين الجنسين وتعميم المسائل الجنسانية. أما الثاني فهو الفقرة 12 التي يلتزم فيها رؤساء الدول والحكومات بتقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تعميم المسائل الجنسانية في القمة.

3. ينقسم هذا التقرير المختصر إلى جزئين: **الجزء ألف،** هو التقرير الثاني عشر لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا لعام 2016 مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والأجهزة. وهي توفر رؤية حول التقدم مقابل الالتزامات القائمة والتوصيات بشأن التدابير من أجل إحراز تقدم إضافي حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القارة.

4. **الجزء باء،** هو التجميع الحادي عشر لتقارير عام 2016 المقدمة من ثمانية وعشرين دولة من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ هذا التقرير، وهو أعلى عدد من التقارير الواردة في سنة واحدة منذ اعتماد الإعلان. وهذه البلدان هي: أنجولا وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وتشاد والكونغو وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا وليبيريا وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموريتانيا وموزمبيق وناميبيا وساوتومي وبرنسيب والسنغال وسيشيل والصومال والسودان وسوازيلاند وتوجو وزامبيا وزيمبابوي. ويمكن أن يعزى الارتفاع الكبير في عدد البلدان التي قدمت تقارير إلى اعتماد مؤتمر الاتحاد الأفريقي للمواضيع المتعلقة بمسائل الجنسين لعامين متتاليين 2015: "تمكين المرأة وتنميتها نحو جدول أعمال أفريقيا لعام 2063" وعام 2016: "السنة الأفريقية لحقوق الإنسان مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة ". وترد في مرفق هذا التقرير قائمة بجميع الدول الأعضاء التي قدمت تقرير الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا منذ البداية.

الجزء ألف: تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

1. مقدمة

5. يقدم التقرير أبرز النقاط من إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجموعة اقتصادية إقليمية واحدة، وهي المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المجموعة الوحيدة التي قدمت تقريرها عن الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا في هذه الفترة التي يشملها التقرير في مجال تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا. كما استرشد التقرير كذلك بالتعهدات التي اتخذتها إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية خلال الاحتفالات باليوم الدولي للمرأة في 8 مارس 2016.

2. **التقدم المحرز بشأن المادة 1: المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة**

6. انتهزت إدارة الشؤون الاجتماعية فرصة مؤتمر طوكيو الدولي السادس للتنمية في أفريقيا لوضع أجندة صحة المرأة. وأصبحت موريشيوس الدولة العضو الـ 46 لإطلاق حملة التعجيل بخفض معدل وفيات الأمهات في أفريقيا، وتم تنظيم حدث رفيع المستوى للاحتفال بأسبوع حملة التعجيل بخفض معدل وفيات الأمهات في أفريقيا في الدول الجزرية في القارة في نوفمبر 2016. وقد أقيم هذا الحدث تحت موضوع "الاحتفال بالتقدم المحرز في تنفيذ حملة التعجيل بخفض معدل وفيات الأمهات في أفريقيا في الدول الجزرية الأفريقية".

7. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفعت إدارة الخدمات الطبية والصحية الوعي بشأن سرطان الجهاز التناسلي للإناث والذكور، كما زادت من فحص سرطان الجهاز التناسلي للإناث والذكور.

التقدم المحرز بشأن المادة 2: السلم والأمن

8. في عام 2016، طرحت إدارة السلم والأمن خارطة طريق المنظومة الأفريقية للسلم والأمن للفترة 2016-2020، التي تعترف بإدراج المنظور الجنساني في السلم والأمن كقضايا عامة. وتعزز المنظومة الأفريقية للسلم والأمن الالتزام القاري بإسكات المدافع بحلول عام 2020.

9. قام مكتب المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن المرأة والسلم والأمن بإطلاق أول تقرير من نوعه لمفوضية الاتحاد الأفريقي عن "تنفيذ أجندة المرأة والسلم والأمن في أفريقيا". ترأست المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن المرأة والسلم والأمن وفدا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث شجعت الزعيمات السياسيات من الحكومة والمعارضة على العمل معا من أجل تحقيق السلام. وتوجهت المبعوثة الخاصة إلى جنوب السودان لمواصلة الحملة التي أطلقها سعادة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لتعزيز وضع المرأة وضمان المساءلة بشأن العنف ضد النساء والفتيات. شرع مكتب المبعوثة الخاصة، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، في إنشاء شبكة للصحفيين والمراسلين عن المرأة والسلم والأمن في أفريقيا بهدف تعزيز إعداد التقارير المراعية للمنظور الجنساني. وتم كذلك إنشاء شبكة لمراكز التميز العاملة في مجال قضايا المرأة والسلم والأمن.

التقدم المحرز بشأن المادة 4: العنف القائم على نوع الجنس

10. قام المقرر الخاص حول حقوق المرأة في أفريقيا بإطلاق الشبكة الأولى للمناصرين من أجل مكافحة العنف ضد المرأة في أفريقيا. ستقوم الشبكة، بين أمور أخرى، بالمساهمة في تنمية الخطوط التوجيهية للاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف ضد المرأة واستخدام المنابر لنشر التوعية بهذه الآلية.

11. قدمت إدارة السلم والأمن، الدعم إلى المنتدى الإقليمي للمرأة التابع للمؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى،[1] الذي عقد في الفترة من 7 إلى 9 يوليو 2016 في كمبالا بأوغندا لتحديد أفضل الممارسات وتدريب موظفي السلك القضائي وأفراد الشرطة والأخصائيين الطبيين والاجتماعيين والفئات الأخرى من الأشخاص الذين يتعاملون مع مثل هذه الحالات.

[1] يعد المنتدى الإقليمي للمرأة إحدى الآليات التي أنشأتها الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى لتنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية (الميثاق). وهي آلية محددة لتنسيق ورصد القضايا الجنسانية في سياق الميثاق.

التقدم المحرز بشأن المادة 5: المساواة بين الجنسين في أجهزة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء

12. تم إحراز تقدم ملحوظ خلال السنوات الأربع (4) الماضية في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المناصب العليا، وهناك التزام من قبل قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنفيذ المادة 4 (ل) من القانون التأسيسي. والمستوى الوحيد الذي ينعكس فيه التكافؤ بين الجنسين هو على مستوى مفوضي مفوضية الاتحاد الأفريقي. والمستوى الوحيد الذي يفوق فيه عدد النساء الرجال في التمثيل هو على مستوى الشباب، وكثير منهم من المتطوعين بنسبة 43 في المائة للذكور و 57 في المائة للإناث.

13. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عينت مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة 15 موظفا إضافيا بعقود قصيرة الأجل، مما أسفر عن تمثيل بنسبة 73 في المائة للإناث و27 في المائة للتمثيل الجنساني في الوظائف قصيرة الأجل.

14. لا يزال التمثيل الإجمالي للجنسين في الاتحاد الأفريقي أكثر تحيزا لصالح الرجال بنسبة 66 في المائة للرجال و 34 في المائة للنساء. يهيمن الرجال أساسا على أجهزة صنع القرار الرئيسية في الاتحاد مثل المؤتمر والمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين ومجلس السلم والأمن. وتعمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) حاليا بنسبة تمثيل 50/50، في حين أن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته هما الهيئتان اللتان تضمان عددا أكبر من النساء بنسبة 63% لكل منهما.

15. من أجل دعم تمثيل المرأة في منظمات المجتمع المدني والمهجر، قامت مديرية المواطنين والأفريقيين في المهجر بتحديد حصة بنسبة 50% على الأقل من النساء كشرط مسبق للتوقيع على أي مذكرة تفاهم.

التقدم المحرز بشأن المادة 6: حقوق الإنسان للمرأة

16. بدأت مديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية بالتعاون مع المقرر الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بحقوق المرأة في أفريقيا وشركاء الأمم المتحدة (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) في إعداد تقرير بعنوان "حالة حقوق المرأة في أفريقيا". وسيكون التقرير مكملا للتقارير الحالية حول هذا الموضوع، وسوف يركز بشكل خاص على التطورات في قانون حقوق المرأة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ويضع الضوء على مجالات الاهتمام الحاسمة ولكن أقل تحدثا عن مثل النساء في السجون وأولئك الذين يعيشون مع المهق.

17. وعملت مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا عن كثب مع المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومؤتمر الأطراف لتسهيل اعتماد القرار الشامل للدورة الستين للجنة وضع المرأة التي توقفت في السنة السابقة وكذلك استعراض مشروع القرار وتعزيزه "المرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والطفلة من أجل لجنة وضع المرأة."

18. كما نجحت إدارة المرأة ومسائل الجنسين والتنمية في عقد منابر للسياسات بين أصحاب المصلحة المتعددين حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشملت هذه المبادرات، من بين أمور أخرى، ما يلي: اجتماع الاتحاد الأفريقي السابق للقمة بشأن مسائل الجنسين الذي عقد في يومي 20 و 21 يناير 2016 والذي أدمجت نتائجه في إعلان رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول موضوع السنة؛ وحلقة النقاش الثالثة الرفيعة المستوى حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالتعاون مع أكاديمية القيادة التابعة للاتحاد الأفريقي، المنعقدة في يومي 8 و9 يوليو 2016 في كيجالي، رواندا والتي أفضت إلى وضع مشروع بشأن الزيارات القطرية لتعزيز التصديق على بروتوكول مابوتو وإضفاء الطابع

المحلي عليه وتنفيذه. كما شاركت إدارة المرأة ومسائل الجنسين والتنمية في الدورة الستين للجنة المعنية بوضع المرأة المنعقدة من 13 إلى 24 مارس 2016 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، والتي استخدمت لدمج الموقف الموحد للاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في هذا المنبر العالمي. وفي اليوم العالمي للمرأة الذي تم الاحتفال به في 8 مارس 2016، تعهد مديرو مفوضية الاتحاد الأفريقي وبعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية بدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز أهداف أجندة 2063 من خلال تنفيذ نشاطين على الأقل ذوي أثر كبير في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد استضافت إدارة المرأة والمساواة بين الجنسين والتنمية أيضا اجتماع مواصلة للدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في يناير 2016. وبعد ذلك، اعتمدت هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة خطة عملها لتنفيذ ولايتها على مدى العامين.

19. قامت إدارة الشؤون السياسية بتصميم "مشروع 2016" الذي حدد جميع الأنشطة للاحتفال بسنة حقوق الإنسان وتعزيز حقوق المرأة. ونشرت إدارة الشؤون السياسية بعثة المراقبة الانتخابية التاريخية للاتحاد الأفريقي المكونة من النساء بكاملها في الانتخابات البرلمانية في جمهورية سيشيل، في محاولة لخدمة الانتخابات من منظور جنساني. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، زادت إدارة الشؤون السياسية أيضا عدد النساء اللواتي شاركن في بعثات الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات إلى 50 في المائة على الأقل، على الرغم من أن معظم بعثات المراقبة كانت بقيادة الرجال.

التقدم المحرز بشأن المادة 7: الحقوق في الحصول على الأرض والممتلكات والإرث

20. أطلقت إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة، حملة لتعزيز 30 في المائة من حقوق ملكية الأراضي للمرأة. ووضعت برامج لتعزيز قدرات المرأة ووصولها إلى الموارد الإنتاجية. كما قدمت تدابير لتعزيز وصول النساء والشباب إلى الأراضي والائتمانات. وسهلت إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة إنشاء غرفة تجارية زراعية قارية، ودعمت تدريبا على تنظيم المشاريع لمدة ثلاثة أشهر لمجموعة من 20 مزارعا من الشباب والنساء بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وتم وضع مجموعات تمويل مبتكرة تركز على النساء والشباب. كما سهلت إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة إنشاء وظائف للمرأة ضمن إطار مبادرة التحالف الجديدة للأمن الغذائي والتغذية.

التقدم المحرز بشأن المادة 8: تعليم الفتيات والنساء

21. نظمت إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا حوارا رفيع المستوى حول حقوق الفتيات والنساء في التعليم، والذي أوصى بتعيين مقرر خاص معني بتعليم الفتيات والنساء.

التقدم المحرز بشأن المادة 9: برتوكول مابوتو بشأن حقوق المرأة في أفريقيا

22. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدقت دولة واحدة فقط، هي الجزائر، على بروتوكول مابوتو بشأن حقوق المرأة.

23. وبعث- رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي احتفالا بـ 16 يوما من النشاط ضد العنف القائم على أساس نوع الجنس- برسائل إلى جميع الدول الأعضاء ممن لم يصادقوا بعد على بروتوكول مابوتو لحثهم على تحقيق هذا الالتزام بحلول عام 2020. وكانت هذه المبادرة بمثابة متابعة للأعمال الجارية بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، بما في ذلك عقد مناسبات رفيعة المستوى بشأن هذا الموضوع.

التقدم المحرز بشأن المادة 10: إنشاء برنامج إيدز واتش آفريكا

24. يمنح الإطار الاستراتيجي لبرنامج إيدز واتش آفريكا 2016 - 2030 الأولوية للفتيات والنساء فيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وتقوم إدارة الشؤون الاجتماعية بمتابعة التقدم المحرز في القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وتخطط لإطلاق حملة قارية لمكافحة انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل مع منظمة السيدات الأوليات الأفريقيات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وقد نشرت إدارة الشؤون الاجتماعية أيضا سجل أداء بشأن التمويل المحلي للصحة في يوليو 2016. وتعمل الإدارة أيضا مع مجلس السلم والأمن على وضع برامج صحية في البلدان التي تشهد نزاعات والخارجة من النزاعات.

التقدم المحرز بشأن المادة 11: إنشاء صندوق استئماني أفريقي للمرأة

25. في عام 2016، تم التركيز على إزالة المشاريع المتراكمة في إطار صندوق المرأة الأفريقية، مما مكن من صرف المشاريع المختارة على نحو تنافسي لمشاريع 2011 و 2012 و 2013. وفي المجموع، حصل 25 مشروعا على تمويل بنسبة 100%، وحصل 75 مشروعا على 80% من التمويل الموافق عليه، من أصل 145 مشروعا تمت الموافقة عليها للسنوات 2011-2013. واضطلعت هذه اللجنة بزيارة ميدانية أولى إلى خمسة بلدان هي أوغندا وزيمبابوي وتوجو وموريتانيا وكوت ديفوار لتقييم نتائج صندوق المرأة الأفريقية في الميدان وإيجاد المعرفة بشأن التقدم المحرز.

26. ومن حيث بناء القدرات، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية تدريبا مكن النساء والشباب من فهم ثقافة تنظيم المشروعات باعتبارها محركا هاما للنمو الشامل. وقد وفر التدريب لهم المهارات في منهجية بنك القرية كوسيلة لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفقراء وتمكين المرأة.

27. وشملت إدارة البنية التحتية والطاقة أيضا النساء في البرامج التدريبية لمختلف المهن في مجال النقل، بما في ذلك السكك الحديدية، ولا سيما من أجل مشروع الشبكة الأفريقية المتكاملة للسكك الحديدية فائقة السرعة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في وضع سياسات الطاقة الحيوية والاستراتيجيات وكذلك في إعداد وتطوير المشروعات.

التقدم المحرز بشأن المادة 12: الالتزام بتقديم التقارير السنوية

28. أعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأصدرت تقريرين خلال اختتام الدورة السابعة والعشرين لرؤساء الدول والحكومات في كيجالي. وهذا التقرير هو تقرير منتصف المدة لعقد المرأة الأفريقية والطبعة الثالثة من بطاقة الأداء الجنسانية في أفريقيا. ويقدم تقرير تنمية الموارد البشرية معلومات نوعية وكمية عن التقدم المحرز في الدول الأعضاء حول تنفيذ التزاماتها في سياق العقد، فضلا عن العديد من الممارسات المبتكرة التي تستحق الاهتمام القاري العالمي. ومن ناحية أخرى، تعد بطاقة الأداء الجنسانية في أفريقيا أداة تتبع للأداء والإبلاغ فقط حيث تتلقى الآن دعما سياسيا رفيع المستوى للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا. ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للفائزين والتقريرين على الموقع الإلكتروني للاتحاد الأفريقي.

29. كما قدمت مجموعة التنمية العالمية "تعهدات الاتحاد الأفريقي بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" خلال الاحتفال باليوم الدولي للمساواة بين الجنسين الذي مكن جميع إدارات الجامعة والمجموعات والجماعات الاقتصادية الإقليمية من تقديم تقرير يستند إلى النتائج عن التزامها وتنفيذها للمثل العليا.

30. ووفقا لمقرر المؤتمر DEC.588 (XXVI)/AU/Assembly "لتوحيد جميع برامج الاتحاد الأفريقي وإجراءاته مع جدول أعمال 2063"، وضعت مجموعة عمل التنمية المستدامة الأساس للبدء في تصميم استراتيجية بشأن المساواة بين الجنسين في عام 2017. ومع مراعاة التقدم المحرز والتحديات، فإن الاستراتيجية ستقدم خارطة طريق موجهة نحو النتائج وخارطة طريق استراتيجية تركز على المبادرات التي توفر الجذب، وهي في الوقت المناسب تتسم بالتحويل وتركز على الشابات والنساء الريفيات.

31. وأظهر تحليل لاستجابة مرض التصلب العصبي المتعدد لالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير أن 94٪ (51) من مرض التصلب العصبي المتعدد قد قدمت تقريرها الأولي. السنغال هي الأكثر اتساقا في تقديم التقارير، من خلال سبعة (7) تقارير. ولا تزال ثلاثة بلدان هي: الرأس الأخضر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا بيساو، لم تقدم أي تقرير منذ عام 2004. ويشير أداء إدارة الخدمات إلى أن جهود بناء القدرات التي تضطلع بها مجموعة تنمية الاتصالات تسفر عن أرباح كبيرة. وأصدر التقرير الحالي أكبر عدد من التقارير المقدمة منذ عام 2004.

32. وهناك إقرار أيضا بأن الإبلاغ عن جدول أعمال عام 2063 سيتطلب وضع أدوات لتتبع النطاق الكامل وعمق الالتزامات التي تم التعهد بها في جدول أعمال السياسات القارية هذه.

التقدم المحرز بشأن المادة 13: تقديم تقارير مرحلية سنوية عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا

33. امتثل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للالتزام بتقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا. وهذا هو التقرير الثاني عشر (12) الذي يقدمه رئيس المفوضية إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي.

3. نظرة عامة على التقدم المحرز في تنفيذ مواد الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا

34. كانت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المجموعة الاقتصادية الإقليمية الوحيدة التي قدمت تقرير عام 2016 عن الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا:

- **تعزيز دور المرأة وقادة المجتمعات المحلية في مكافحة التطرف العنيف في غرب أفريقيا**: **واحد** عُقدت ورشة عمل إقليمية في عام 2016 لتشجيع الحوار مع المجتمعات المحلية حول التصدي للتطرف العنيف، في إطار استراتيجية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الإرهاب. وركزت ورشة العمل على كيفية تعزيز قدرة المجتمع المحلي على مواجهة الآيديولوجيات والشبكات الضارة المتورطة في التطرف، وعلى كيفية إقامة شراكات أكبر بين المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب.
- **مشروع وثيقة بشأن توجيهات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حول التقييم الجنساني في مشاريع الطاقة**: أجرت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال مركز المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بالطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة دراسة عن "وضع صك قانوني للتقييم الجنساني في تخطيط وتطوير البنية التحتية للطاقة داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا". وكشفت الدراسة عن أن إدارة قطاع الطاقة متجاهلة إلى حد كبير الاعتبارات

الجنسانية مما أدى إلى وضع "مشروع وثيقة بشأن توجيهات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتقييم الجنساني في مشاريع الطاقة" الذي خضع لبعض عمليات التحقق.

4. **الخلاصة**

35. سلط التقرير الثاني عشر لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا، الضوء على بعض الإنجازات التي حققتها كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ هذا الإعلان في عام 2016. وفي حين تحققت إنجازات ملحوظة، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، البعثة التاريخية للاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات المكونة بكاملها من النساء، والتقرير الأول من نوعه عن تنفيذ برنامج المرأة والسلم والأمن في أفريقيا، فضلا عن إنشاء غرفة أعمال زراعية قارية، فقد لوحظت ثلاثة تحديات رئيسية. ولم يتحقق بعد مبدأ التكافؤ بنسبة 50/50، فهناك ملل من تقديم التقارير من جانب الدول الأعضاء حيث يبدو أن معدل التقارير انخفض مقارنة بالتقارير الأولية؛ وبروتوكول مابوتو، الذي لم تصدق عليه سوى دولة واحدة وهي الجزائر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فهناك حاجة إلى تعزيز عمليات التعيين لاجتذاب النساء الأكفاء في مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي. وينبغي النظر في مواءمة الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير مع الصكوك الأخرى لتقليل عدد التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء، مع عدم المساس بما ينفرد به كل صك من تميز. وينبغي عقد المزيد من ورش العمل المتعلقة ببناء القدرات بشأن تقديم التقارير لدعم الدول الأعضاء للامتثال لالتزامها بتقديم التقارير. ولا بد أيضا من الدعوة إلى تشجيع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على بروتوكول مابوتو على أن تفعل ذلك، وأن يتم حث الدول التي صادقت عليه، على التعجيل بعملية إضفاء الطابع المحلي والتنفيذ.

<u>الجزء باء: التقرير التجميعي الحادي عشر للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي</u>

أولا- مقدمة

36. يقدم التقرير التجميعي الحادي عشر للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وفقا للالتزام المنصوص عليه في المادة 12 من الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا، التي تقتضي من الدول الأعضاء تقديم تقارير سنوية والإبلاغ بصفة منتظمة خلال دوراتها العادية بآخر التطورات المتعلقة بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني ودعم جميع القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

37. يشكل هذا الجزء تجميعا لتقارير 2016 المقدمة من 28 دولة عضو مدرجة في مقدمة هذا التقرير.

ثانيا- تحليل مختصر للتقرير التجميعي

38. **المادة 1: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة:** قدمت جميع الدول الأعضاء الثماني والعشرين تقريرها بشأن هذه المادة. وتظهر التقارير أنه مع تنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، هناك انخفاض في الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في حين انخفضت أيضا الإصابة بالأمراض من الأم إلى الطفل انخفاضا كبيرا. وأظهر تقرير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام 2016 أن "أكبر انخفاض في الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى البالغين في أفريقيا الشرقية والجنوبية. وكان هناك نحو 000 40 إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في الإقليم في عام 2015 أقل مما كان عليه في عام 2010، أي بانخفاض نسبته 4٪. وأنشئت مراكز صحية

متعددة، لا سيما في المناطق الريفية من أجل إدارة العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية. وسجلت ملاوي انخفاضا من 14% في عام 2004 إلى 9.1% في عام 2016، بينما سجلت جيبوتي انخفاضاً من معدل انتشار 2.8% في عام 2003 إلى 1.67% في عام 2016. وفي السودان أيضا، قدر معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بنحو 0.67% من مجموع السكان في عام 2009، ويقدر معدل الانتشار الآن بحوالي 0.24٪ (حوالي 2 حالة لكل 1000 من السكان) في بلدان مثل بوركينا فاسو. واعتمدت جمهورية الكونغو الديمقراطية وساوتومي وبرنسيب وكوت ديفوار وموزمبيق قوانين جديدة لحماية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في حين ركزت إثيوبيا على استخدام برنامج الإرشاد الصحي كاستراتيجية لزيادة الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أدخلت السنغال بعدا جديدا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية من خلال إنشاء منهاج تشاوري وتنسيق دون إقليمي عبر الحدود بشأن فيروس نقص المناعة البشرية (جامبيا وغينيا بيساو والسنغال). وتم تعزيز التعاون بين برامج مكافحة السل وفيروس نقص المناعة البشرية من خلال إنشاء خدمات مشتركة لمكافحة العدوى، مع زيادة في اختبار فيروس نقص المناعة البشرية بين مرضى السل. وتدعم هذه البرامج أيضا الجهود المبذولة للحد من السل والملاريا في العديد من مرض التصلب العصبي المتعدد. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، ظل فيروس نقص المناعة البشرية وباء شديد التمايز بين الجنسين مدفوعا بالمعايير الاجتماعية التي تملي تعرض الفرد للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والقدرة على الحصول على الرعاية والدعم والعلاج. وهذا واضح في ضوء تقرير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز لعام 2016 الذي أظهر أن "المراهقات والشابات يمثلن 25% من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتمثل النساء 56% من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين". ومن التحديات التي تواجه النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عدم كفاية فرص الحصول على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية في العديد من العيادات والمستشفيات الحكومية. وستكون هناك حاجة إلى آلية رصد أكثر فعالية من جانب مرض التصلب العصبي المتعدد لضمان توفير الخدمات الجيدة للنساء في مراكز العلاج والإرشاد الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفضلا عن ذلك، يلزم بذل جهود متضافرة على مستوى الإدارة العليا لمواصلة تعزيز المبادرات التي تزيد من قدرات الأفراد، ولا سيما النساء والأطفال، لحماية أنفسهم لأنهم يعانون بصورة غير متناسبة من آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على النحو المبين في تقرير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

39. **المادة 2: المرأة في عمليات السلام**. قدمت جميع الدول الأعضاء الثماني والعشرين تقارير عن الالتزام المتعلق بالمرأة والسلم والأمن. وفي حين أن معظمها اتخذ تدابير تتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325. وعلى سبيل المثال، أدمجت جمهورية الكونغو الديمقراطية قرار مجلس الأمن 1325 في القوانين الوطنية المتعلقة بأداء الشرطة الوطنية الكونغولية، الذي يشمل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في معايير التوظيف في قوات الشرطة. وعلى الرغم من الإبلاغ عن بعض التحسن في إدراج المرأة في عمليات السلام، فإن التقدم لا يزال بطيئا، حيث لا يزال عدد النساء المشاركات في عمليات السلام منخفضا بشكل غير مقبول. ولا تزال أنجولا ومدغشقر بصدد إصلاح قطاعهما الأمني وإضفاء الطابع المحلي على قرار مجلس الأمن 1325 بينما تستخدم بلدان مثل إثيوبيا وموريتانيا والسودان تدريبا على بناء قدرات القيادات النسائية من أجل الإسراع بمشاركتها في عمليات السلام. وهناك بلدان أخرى مثل بوروندي وتشاد وكينيا وملاوي وموزمبيق والسنغال وزيمبابوي لديها سياسات تسرع في تجنيد النساء في القوات المسلحة/الدفاع بأدوار ومسؤوليات واضحة. ويتراوح التمثيل النسبي

للنساء في القوات المسلحة بين 10% و32% في هذه البلدان. وقد أبلغت الدول الأعضاء عن تحديات مثل المعوقات العرفية والتقليدية، بوصفها عقبات أمام مشاركة المرأة بفعالية في عمليات السلام.

40. **المادة 3: الجنود الأطفال وإساءة معاملة الطفلة**: شهدت دول أعضاء مثل بوروندي والكاميرون والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وكينيا وليبيريا والصومال والسودان صراعات في السنوات الخمس الماضية أو أكثر، وتعمل بوعي على انسحاب القاصرين من القوات والجماعات المسلحة، والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج مع أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. أطلقت تشاد على وجه الخصوص في عام 2015 مبادرة عدم التسامح مطلقا مع الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، مما أدى إلى إزالتها من القائمة السوداء للبلدان التي لديها أطفال في جيشها. وسحبت جمهورية الكونغو الديمقراطية من 2،894 طفلا بينما سحبت تشاد أيضا 174, 1 قاصرا دون سن 18 عاما من المجموعات المسلحة ومجموعات الحراسة. واستوعب السودان ما مجموعه 174, 239 طفلاً من ضحايا العنف والاستغلال في المناطق المتضررة من النزاع والتشرد إلى مراكز وقائية ومراكز للاستجابة في 72 تجمعا. كما انضمت مس أخرى إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات. ولدى بعض البلدان الأخرى أيضا قوانين للدفاع تحظر "تجنيد الأطفال تحت سن الثامنة عشرة" في القوات المسلحة دون موافقة أحد الوالدين أو الوصي. وأقر جميع أعضاء اللجنة الذين أبلغوا عن تحديات الاستغلال الجنسي وزواج الأطفال المبكر، واعتمدوا تدابير قانونية وأنشأوا مراكز لحماية الطفل لمعالجة هذه الشواغل. وعند تنفيذ هذه التدابير، ينبغي أن تضمن وزارة الشؤون الاجتماعية إعادة تأهيل الفتيات من مناطق النزاع وإدماجهن في المجتمع بتعليم جيد. وكونه ضحية للحرب ينبغي ألا يحول دون حصول هؤلاء الفتيات على النظام المدرسي.

41. **المادة 4: العنف القائم على نوع الجنس:** تقوم جميع البلدان الثمانية والعشرين على تنفيذ هذه المادة باستخدام اللجان الوزارية المشتركة والتنسيق من أجل اعتماد وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات التي تمنع العنف القائم على نوع الجنس مع ضمان مقاضاة الجناة وتقديم الدعم الفعال للضحايا وإعادة تأهيلهم. فقد جعلت كوت ديفوار، على سبيل المثال، الإبلاغ عن حالات العنف القائم على أساس الجنس والاستجابة ها أمرا سهلا من خلال اعتماد استراتيجية وطنية بشأن العنف القائم على أساس الجنس وتنفيذ المنشور الوزاري رقم MJ/MEMMIS/MPRD/016. وقد عدلت موريشيوس قانون الحماية من العنف العائلي في عام 2016 لتعزيز خدمات الحماية لضحايا العنف القائم على نوع الجنس من خلال زيادة سلطات موظفي الإنفاذ كوسيلة للحد من العنف القائم على نوع الجنس. وأنشأت ليبيريا المحكمة الجنائية "هاء" للتعامل مع قضايا العنف القائم على نوع الجنس مما زاد من عدد القضايا المعروضة من 9 قضايا في عام 2014 إلى 121 قضية في عام 2015. قانون الزواج؛ 2014؛ وقانون الطفل رقم 141 قانون كينيا؛ وقانون الأمن الذي يجرم تجريد النساء كوسيلة لإنفاذ قانون اللباس المقبول. أنشأت ليبيريا المحكمة الجنائية "هاء" للتعامل مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي التي زادت من عدد القضايا التي تمت ملاحقتها من 9 قضايا في عام 2014 إلى 121 قضية في عام 2015. كما أنشأت زامبيا محكمتين سريعتين للتخلص العاجل من حالات العنف القائم على نوع الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، استضافت زامبيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، أول مؤتمر قمة للبنات لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا، وفي وقت لاحق أطلقت العديد من الدول الأعضاء حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال. ووضعت سيشيل منهجا للعنف القائم على النوع الاجتماعي سيتم عرضه في مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي في عام 2017. واستكمالا لقوانين العنف القائم على نوع الجنس، اعتمدت بلدان مثل مدغشقر وملاوي وسيشيل قوانين بشأن الاتجار بالبشر. وأنشأت زيمبابوي

أيضا مجلسا لمكافحة العنف المنزلي ولجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالاتجار بالبشر. وعلى الرغم من هذه الأمثلة على المبادرات الجيدة، هناك أدلة على أن هناك ارتفاعا في العنف القائم على النوع الاجتماعي في بعض البلدان. ومن ثم، تحث الدول الأعضاء على البدء بحماس ضد هذه الرذائل بين الأولاد الصغار من سن المدرسة وحتى مرحلة المراهقة. وأصبح من الضروري أن يتعلموا في وقت مبكر كيفية التعامل والتواصل مع المرأة في عملية التنشئة الاجتماعية.

42. **المادة 5: مبدأ المساواة بين الجنسين**: أبلغت سبعة وعشرون دولة عضو عن هذه المادة. وأشارت تشاد والكاميرون وسيشيل على وجه التحديد إلى أنها لم تعتمد بعد قوانين بشأن حصص المرأة أو المساواة بين الجنسين في نظامها الانتخابي. وقد خفضت انتخابات سيشيل البرلمانية لعام 2016 تمثيل المرأة في البرلمان من 45٪ إلى 16٪. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن سيشيل هي البلد الوحيد في أفريقيا الذي يوجد فيه سفير لحقوق المرأة، وهناك خمسة بلدان فقط لديها آليات من هذا القبيل في العالم.

43. وفي محاولة لدعم صعود المرأة والاحتفال بالزيارة الأولى لأفريقيا التي قام بها رئيس الوزراء الموقر جاستن ترودو، سعادة الرئيس إلين جونسون سيرليف من ليبيريا، بعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن المشاركة السياسية للمرأة والسلام والأمن في العاصمة منروفيا. وشارك في الاجتماع الرفيع المستوى سعادة الرئيسة إلين جونسون سيرليف، ومعالي رئيس وزراء اليمين جاستن ترودو، ومدير الفريق العامل المعني بالمرأة، والمدير التنفيذي للمرأة في الأمم المتحدة، والممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالعنف الجنسي ضد المرأة، وغيرهم من كبار الشخصيات. وقد تم بث الحدث محليا ودوليا وساعد على زيادة الاهتمام بدور المرأة في بناء الأمة والنمو الاقتصادي.

44. وتشمل الدول التي أبلغت عن أكثر من 30% تمثيل للمرأة في البرلمانات/ المجالس الوطنية هي ناميبيا (40.4 %) والسنغال (42.6 %) وأنجولا (36.8 %) وموزمبيق (39 %) والسودان (30 %) وزيمبابوي (35.4%)، في حين حفزت إثيوبيا على تعزيز مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية من خلال تخصيص 15% من مجموع ميزانية الأحزاب السياسية لأي طرف يلبي عتبة تمثيل المرأة بنسبة 30 %. كما أنشأت مالي صندوقا للمرأة في الأحزاب السياسية. وعزى العديد من هذه المنظمات انخفاض تمثيل المرأة في الأمية والقيود الاجتماعية والثقافية والقوالب النمطية الجنسانية. وثمة تثبيط هام آخر هو عدم المواءمة بين التطلعات الدستورية وهياكل الحكم وممارسات الإدارة الداخلية للأحزاب السياسية في أفريقيا. هذا التوافق هو ما ساعد مس المذكورة أعلاه في ضمان التمثيل الفعال للمرأة. وفي بلدان أخرى، يبدو أن هناك انفصالا كبيرا بين العمليات الداخلية للأحزاب السياسية والرغبة في تحرير هياكل الحكم من أجل مشاركة المرأة. وبطريقة ما، لا تزال المرأة محرومة من فرصة ممارسة حقوقها في المجال السياسي والانتخابي في هذه البلدان. وهكذا يبدو أن هناك حاجة إلى تهيئة بيئة مواتية للمشاركة السياسية الفعالة للمرأة. ولذلك، تحث الدول الأعضاء على اعتماد نهج عملي يفسح المجال للمرأة من خلال إعادة تنظيم وتعديل الإطار التنظيمي الذي يستخدم لإدارة وتمويل ودعم الأحزاب السياسية في مختلف بلدانها.

45. **المادة 6: حقوق الإنسان للنساء والفتيات:** أبلغت سبعة وعشرون دولة عضو عن هذه المادة. وقد تم الإبلاغ عن التدابير المتخذة لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة من خلال التدابير التشريعية والسياساتية، وإنشاء مؤسسات مثل لجان حقوق الإنسان أو تكافؤ الفرص ووزارات المرأة. وبوروندي وتشاد وساوتومي وبرنسيب خطة وطنية طويلة الأجل للمساواة بين الجنسين، في حين عززت بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والكاميرون قوانين العنف المنزلي والقوانين الجنائية لتوفير المزيد من الحماية للمرأة وأدخلت ابتكارات هامة لها أثر إيجابي على الوضع القانوني من النساء. وأبلغت دول أعضاء أخرى مثل توجو وموريتانيا وموريشيوس وجيبوتي ومدغشقر (التي أنشأت

مؤخرا لجنة حقوق الإنسان التابعة لها) عن حملات تدريب وتوعية على نطاق البلد بشأن حقوق المرأة والطفل. ولدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، أنشأت زيمبابوي مصرفا للمرأة، في حين قام المركز الوطني لمساعدة المرأة وتدريبها في السنغال بتدريب أكثر من 1500 امرأة في مجال تجهيز الأغذية والنسيج، وقام الصندوق الوطني للائتمان للمرأة بتمويل 489 مشروعا للمرأة. وأنشأت ملاوي محاكم للأطفال في جميع المناطق الجغرافية في البلد. وأفادت بوركينا فاسو عن توفير الرعاية الصحية المجانية للنساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة.

46. **المادة 7: الحقوق في الحصول على الأرض والممتلكات والإرث والإسكان:** إدراكا لأثر حصول المرأة على الأراضي وملكيتها بشأن إنتاج الأغذية والأمن الغذائي، أفادت عدة دول أعضاء بتحقيق تقدم ملحوظ في تحقيق الهدف من إعلان ملابو المتمثل في زيادة ملكية المرأة للأراضي إلى 30%. وهي تشمل، على سبيل المثال، السياسة الوطنية لبوركينا فاسو بشأن حيازة الأراضي التي أدت إلى تخصيص 38,14 % من الأراضي المجهزة حديثا للنساء؛ وقد مكنت وكالة الأراضي الريفية التي أنشئت حديثا في كوت ديفوار 267 امرأة من إصدار سندات ملكية الأراضي في المرحلة الأولى. واحتفظت إثيوبيا بنسبة 30% من مخطط الإسكان الاتحادي للمرأة، في حين أن النسبة المتبقية البالغة 70% توزع بالتساوي بين الرجل والمرأة. ونتج عن ذلك أن 54 **%**من النساء أصبحن يستفدن من برامج الإسكان في العاصمة، في حين تملك 47 % من النساء منازل في الولايات الإقليمية و 66% من النساء في المناطق الريفية يمتلكن منازلهن إما بمفردهن أو بالاشتراك مع أزواجهن. وتواصل هيئة إدارة الأراضي في ليسوتو تحسين وضع المرأة في مجال توزيع الأراضي وتوزيعها. وأبلغت بلدان أخرى مثل أنجولا والكاميرون وليبيريا وملاوي عن آليات الدعوة والتوعية لتعزيز فهم حقوق المرأة في ملكية الأراضي والإرث. ولا تزال إمكانية حصول المرأة على موارد الأراضي والمساكن في كثير من البلدان النامية مقيدة، ولها أساسا جذورها في الممارسات العرفية التمييزية، وضعف نظام إدارة الأراضي والافتقار إلى الدعم التشريعي والسياسي السليم لحقوق المرأة في الأرض. ولذلك ينبغي أن تضع الإدارة تدابير للتغلب على معايير عدم الإنصاف القائمة بشأن استخدام الأراضي وتوفير حوافز وبرامج لاقتناء الأراضي لصالح المرأة.

47. **المادة 8: تعليم البنات والنساء:** كما ورد في تقرير التقييم الصادر عن الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك لعام 2015 بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ضاقت أفريقيا الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، ولكن التقدم لا يزال بطيئا في المستويات العليا مع وجود فجوة بين الجنسين أكثر وضوحا في الهندسة المهنية وهندسة تكنولوجيا العلوم والرياضيات). والعوامل التي لا تزال تقزم التقدم هي حالات الحمل غير المرغوب فيها بين المراهقين، والجودة الشاملة للمرافق التعليمية وأهمية المناهج الدراسية. ومع ذلك، اتخذت الدول الأعضاء تدابير خاصة ووضعت سياسات تزيد من قدرة البنات على الالتحاق بالمدارس واستبقائهن فيها.

48. فعلى سبيل المثال: سنت ملاوي ونفذت قانون الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية لعام 2015 الذي يسر انسحاب الفتيات القاصرات من زواجهن الحالي وإدماجهن مرة أخرى في النظام المدرسي. وكان بعض هؤلاء الفتيات من بين 565 2 فتاة عادت إلى المدرسة بدعم من الجماعات الأم في عام 2016. واستخدمت ساوتومي وبرنسيب قرارا إداريا لتمكين المراهقات الحوامل من حضور الدروس المسائية، وبعد الولادة، يمكنهن استئناف الصفوف الدراسية خلال اليوم. وأطلقت الاستراتيجية وخطة العمل بشأن التعليم للجميع للفترة 2012-2022 واعتمدت تدابير لحماية الفتيات في المدارس، بما في ذلك إجراءات معاقبة حالات الاعتداء الجنسي والمضايقات والحمل المبكر في المدارس. كما وضعت زامبيا ونفذت سياسة إعادة الدخول التي تسمح للأمهات المراهقات الحوامل بالعودة إلى المدرسة بعد الولادة. أطلقت كوت ديفوار خطتها الاستراتيجية للتعجيل بتعليم الفتيات 2016-2018 التي تتيح مزيدا من

فرص الوصول إلى الفتيات الصغيرات إلى المدرسة في حين قدمت سوازيلند مبادرة "خذ ابنتك للعمل" لتعريض الفتيات لخيارات مهنية مختلفة متاحة. وأنشأت بعض برامج أخرى للتغذية المدرسية برامج للتغذية المدرسية، ومنح دراسية خاصة للطالبات والفتيات ونوادي الأمهات، فضلا عن حوافز أخرى لتشجيع الفتيات على مواصلة تعليمهن. وفي حين أن هذه التدابير والمبادرات هي مؤشرات جيدة على ما تقوم به وزارة الصحة ويمكنها أن تفعل أكثر من ذلك، مهما كان من المهم بالنسبة إلى مرض التصلب العصبي المتعدد أن تركز أكثر على تصميم وتعزيز إطار مستدام يوفر المساواة في الحصول على التعليم، والنساء والرجال في المدارس.

49. **المادة 9: بروتوكول مابوتو بشأن حقوق المرأة في أفريقيا:** خلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدق 38 من أصل 54 دولة عضو على بروتوكول مابوتو، وتشير البيانات الأولية من تقرير حالة حقوق المرأة في أفريقيا إلى أن ما لا يقل عن 33 من الدول الأعضاء المتعدد قد اتخذت خطوات نحو إضفاء الطابع المحلي على عدة أحكام رئيسية، بما في ذلك العنف الزوجي، وزواج الأطفال، والميراث وحقوق الأرض.

50. ونستشهد بعدد قليل منها: توجو وليبيريا، عن حملات التوعية القوية التي قامت بها لتثقيف الجمهور بشأن أحكام البروتوكول وكيفية تعزيز حقوق المرأة في جميع مجالات الحياة. واستخدمت ملاوي البروتوكول لاستعراض سياستها الوطنية الجنسانية، ووضع وسن قانون الاتجار بالأشخاص لعام 2015؛ وقانون الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية لعام 2015؛ وقانون المساواة بين الجنسين لعام 2013 الذي أبلغ الآن بوضع خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس (2015-2020). وبنفس الطريقة، سنت حكومة زامبيا قانون المساواة بين الجنسين والمساواة رقم 22 لعام 2015 لتعزيز حقوق المرأة في الدولة.

ثالثا- الخلاصة

51. يسجل التقرير التجميعي الحادي عشر للدول الأعضاء عن الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا التقدم الجيد الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتشير التقارير إلى انخفاض نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسل والملاريا. كما تقلص انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال بشكل كبير، حيث تمت زيادة عدد المراكز الصحية التي تدير العلاج بمضادات الفيروسات المرتدة في مناطق ريفية عديدة. ويلاحظ أيضا إحراز تقدم جيد بشأن إضفاء الطابع المحلي على قرار مجلس الأمن 1325 الذي سيدعم الإدماج في عمليات السلام. تتخذ الدول الأعضاء الخارجة من النزاعات تدابير لضمان إدماج الأطفال الجنود في المجتمع. ويجري أيضا التصدي لتحديات الزواج المبكر، ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان القضاء التام على هذه الممارسة.

52. يتم أيضا وضع صكوك قانونية بشأن حقوق المرأة، في حين أن برامج التوعية وبناء القدرات مستمرة لضمان أن تحل هذه الحقوق محل الممارسات الثقافية التي تقوض حقوق الإنسان للمرأة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من هذه الضمانات التشريعية والدستورية، لا يزال هناك عجز كبير في حقوق المرأة في ملكية الأرض والإرث. ويتعين على الدول الأعضاء أن تعجل بالجهود الرامية إلى ضمان تحقيق هذه الحقوق. ويلزم أيضا إيلاء مزيد من الاهتمام في مجال المشاركة السياسية للمرأة. فبينما يتم تسجيل تقدم في بعض الدول الأعضاء حيث زاد تمثيل المرأة في البرلمان، قد لوحظت بعض العيوب في بلدان مثل سيشيل، حيث انخفضت نسبة التمثيل إلى 16%.

53. عموما، فإن الدول الأعضاء الثماني والعشرين التي قدمت تقاريرها تظهر تقدما جيدا جدا وينبغي الثناء عليها للجهود المبذولة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

يدعو المجلس التنفيذي إلي:

- تأييد التقارير المتعلقة بتنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا، من أجل إحالتها إلى رؤساء الدول والحكومات؛
- مناشدة الدول الأعضاء الأربع التي لم تقدم بعد تقاريرها الأولية أن تفعل ذلك على جناح السرعة. وهذه البلدان هي: الرأس الأخضر وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو.
- أيضا مناشدة الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على بروتوكول مابوتو بشأن حقوق المرأة وتلك التي صدقت عليه، أن تعجل بإضفاء الطابع المحلي والتنفيذ.
- دعوة الدول الأعضاء إلى تنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها بشأن الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا.
- دعوة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الإسراع في مواءمة سياساتها وبرامجها وأدوات إعداد التقارير الخاصة بالمساواة بين الجنسين مع أجندة 2063.

-

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2018-01-26

Abridged Eleventh Synthesis of Reports of the African Union Member States on the Implementation of the Solemn Declaration on Gender Equality in Africa (SDGEA)

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/8936

Downloaded from African Union Common Repository